المحاضرة السادسة: بوادر تصدع الحركة الوطنية.

هو ذلك الخلاف السياسي الذي ظهر داخل الحرب، وبرز جليا بعد 1953، عندما لجأ مصالي الحاج إلى حل اللجنة المركزية، وهو ما رفضه الأعضاء فانشق الحزب، والسبب يعود إلى القرار الذي اتخذه الحزب بحل المنظمة الخاصة بعد اكتشافها والذي لم يتقبله ولاية القبائل والأوراس.

-مطالبة مصالي بصلاحيات مطلقة في الحزب.

-معارضة أعضاء اللجنة المركزية لفكرة الزعامة الفردية والمطالبة بقيادة جماعية.

-غياب مصالي الحاج عن الوطن ووضعه تحت الإقامة الجبرية في فرنسا منذ 1952.

-ظهور خلاف بين جيلين الأول يراهن على الحلول السياسية والثاني متطلع للكفاح المسلح.

فكانت النتيجة انقسام الحزب إلى 3 أقسام: المصاليين، المركزيين (أعضاء اللجنة المركزية) وإتباع المنظمة الخاصة.

في هذه الظروف قام مصالي الحاج بتأسيس الحركة الوطنية الجزائرية جويلية 1954، فعقد المركزيون مؤتمر في أوت 1954 أدانوا فيه قرار مصالي الحاج.

-أسس أنصار المنظمة الخاصة اللجنة الثورية الموحدة والعمل في مارس1954، التي سعت للتوفيق بين الطرفين المتنازعين، وفي يوم 17 جوان 1954 عقدت جماعة مكونة من 22 عضوا اجتماع بالمدنية في بيت المناضل إلياس دريش نتج عنه ما يلي:

- الاجتماع على الكفاح المسلح، جمع المال والسلاح، تقسيم الوطن إلى 5 مناطق.
- تشكيل لجنة مكونة من 6 أعضاء لتفجير الثورة وضم محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي.

عقد هؤلاء الستة اجتماع تاريخي في 23 أكتوبر 1954 بغرب العاصمة" رايس حميدو" في بيت المناضل بوكشورة مراد؛ أسفر الاجتماع على إنشاء جبهة التحرير الوطني بمثابة القيادة السياسية للثورة، وتقسيم البلاد إلى خمس مناطق وعلى رأس كل منطقة قائد وعين نائبا له.

- تشكيل جيش التحرير الوطني القيادة العسكرية للثورة.

- تحديد موعد الثورة وصياغة بيان أول نوفمبر، واختيار كلمة السر عقبة خالد.
- تحرير بيان أول نوفمبر.
- تفجير الثورة في كامل التراب الوطني ب30 هجوما وبعدد من المجاهدين بلغ عددهم 1400 مجاهد في كامل التراب الوطني وبأسلحة قليلة من أيام المنظمة الخاصة.

ردود الفعل المختلفة على قيام الثورة:

حاولت السلطات الفرنسية في البداية الانتقاص من قيمة العمليات التي شهدتها ليلة أول نوفمبر، فقد جاء في تقرير فرنسي صباح 11/3 أن الحوادث قام بها حوالي 100 من العصاة، ولم يكن حركة الانتصار على اطلاع عليها، ولكن من المعروف أن بعض القادة كانوا عازمين من جهتهم للقيام بالعصيان لكن في شهر جانفي 1955.

ويقول روجي ليونارد الحاكم العام للجزائر بأن الحوادث قد بلغت حوالي 30 قامت بها مجموعة من العناصر الإرهابية نتج عنها مقتل ضابطين وجنديين من الحرس الليلي زيادة عن بعض الخسائر المادية نتيجة لإلقاء القنابل الحارقة.

أما المعمرون وأمام وقع المفاجأة دعوا السلطات الفرنسية إلى حمايتهم، وبذلك تضاعفت طلبات رخص حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم من بطش الإرهابيين كما يرونهم.

من جهة أخرى الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر بهستيريا لم ترها من قبل ،وأجمعت كلها على ضرورة خنق الثورة في المهد ،وتحطيم التمرد بكل الوسائل والسبل ،وفي محاولة من السلطات الاستعمارية لاسترجاع تلك الثقة المفقودة راحت تشن حملة إعلامية ركزت فيها على جانبين مهمين:

-قالت فرنسا أنها ليست ثورة بل تمرد من قطاع الطرق.

-زج بأعضاء حركة الانتصار في السجون (حملة اعتقالات كبيرة في كامل الجزائر).

- تغيير الحاكم العام للجزائر والمجيء بجاك سوستال، وإعلان حالة الطوارئ وتطبيق حظر التجوال.

موقف الأحزاب السياسية الجزائرية بين قيام الثورة:

تميزت المواقف الأولية للثورة بعدم استيعاب عمق الحوادث، لذلك نجد إن المصاليين ناصبوا العداء من أول وهلة، لكن تطور الكفاح جعل الكثير حلم ينظم تدريجيا إلى العمل المسلّح.

أما حركة أحباب البيان والحرية فقد استمر على نشاطه السياسي القانوني، وظل لفترة يطالب بالحلول السياسية، إذ إنه في 1954/12/12 طالب بتطبيق مشروعه القديم الخاص بالجمهورية الجزائرية في إطار الاتحاد الفيدرالي مع فرنسا، لكنه لم يستجب لمطالبه، مما جعل النواب الاتحاد الديمقراطي يقاطعون جلسات المجلس الوطني، وفي النهاية استقال نواب الحزب من جميع الهيئات الجزائرية والفرنسية يوم 1955/12/23 ،وفي 1956/04/22 انحل حزب الاتحاد الديمقراطي وانضم فرحات عباس وجماعته إلى الجبهة بعد أن علموا بأنه لا فائدة من الانتظار.

أما جمعية علماء المسلمين الجزائريين فتفاجئت من اندلاع الثورة، فعارضت في البداية بيان أول نوفمبر الذي كان يدعو إلى العنف الثوري من الاستقلال، وأوردت صحيفة البصائر في عددها الصادر يوم 1954/12/7 نداء إلى فرنسا تطالبها فيه لمعالجة الوضع في البلاد، لتغيير الحالة الراهنة تغييرا جوهريا أساسيا على قاعدة ديمقراطية حرة... وتنفيذ برنامج إصلاحي وتطبيق قانون 1947.

دفع إطلاع قادة الثورة على هذا الموقف من الجمعية وجهوا إنذارا لها طالبوها فيه بضرورة حل نفسها والالتحاق بالثورة، وكان العربي التبسي من المؤيدين للثورة فانضمت إلى مؤيدي للثورة، وتيار معتدل ركزت محاولاته في الانفتاح على السلطات الفرنسية، أملا على إيجاد طريق للتفاوض بقصد إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تطبيق الإصلاح، وانضم غالبية أعضائها إلى الكفاح المسلح رغم بقاء وجودها من الناحية القانونية حيث لم تنحل إلا بعد الاستقلال.

أما الحزب الشيوعي الجزائري ظل لفترة مثل الأحزاب الأخرى مترددا مناديا بضرورة الإصلاح في إطار قانوني حتى سبتمبر 1955، حيث قام وزير الداخلية الفرنسية وأوفق جرائده الثلاث "حرية" "الجزائر الجديدة".

موقف فرنسا من اندلاع الثورة:

كان لتفجير الثورة وقع كبير ومفاجئ على السلطة الفرنسية ففي صبيحة أول نوفمبر 1954 سارعت السلطات الفرنسية في باريس والجزائر على حد سواء باتخاذ كافة التدابير للقضاء على الثورة، حيث توالت التصريحات من قبل رجال الحكومة الفرنسية، فرئيس الحكومة "بيير منديس فرانس" صرح أمام البرلمان الفرنسي قائلا: "لا تخافوا إن الأمة لن تسمح لأحد أن يخاطر بوحدتها ،وإن ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا، ولن نرحم المتمردين، فلن يكون هناك تساهل عندما تكون وحدة الجمهورية معرضة للخطر".

أما هنري يورجو أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي فقد صرح قائلا: "أنه ينبغي دفن التمرد حيث ولد وينبغي البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم".

وحاولت السلطات الفرنسية في الجزائر إنقاص من أهمية الثورة باعتبارها حدث هو عبارة عن أحداث منعزلة قام بها متمردون ومخربون وفلاقة، وشن جنرالاتها حملات واسعة لسحق الثورة مستعينين في ذلك بمختلف الطائرات واعتقال آلاف الأبرياء والمدنيين والزج بهم في المعتقلات، كما هو الحال للمناضلين في حزب جبهة انتصار الحريات الديمقراطية أمثال: مولاي مرباح، بن يوسف بن خدة، عبد الرحمن كيوان ،ظنا منها أنهم هم قادة الحركة الثورية، وتمت محاكمتهم عام 1955، وحلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1955/12/5.

كما سارعت السلطات الفرنسية أيضا إلى مصادرة الصحف ،وإلقاء القبض على المشتبه فيهم تطبيق لنظرية الانتقام والعقوبة، والزج بهم في المعتقلات ومراكز التعذيب التي انتشرت في البلاد، كما عمدت حكومة إدغارفور إلى إصدار قانون الطوارئ الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 3 أفريل 1955 منح بموجبه السلطات العسكرية الفرنسية الضوء الأخضر لخنق لأي صوت يساند الثورة.

حاولت السلطات الفرنسية تعتيم على أحداث أول نوفمبر ،وسعت إلى تظليل الرأي العام الفرنسي والدولي بأن علقت عليها قائله: "إن ما وقع في الجزائر عبارة عن حوادث معزولة وأنها من تنفيذ جهات أجنبية ،وأنها عدوى انتقلت بالخصوص من الحدود التونسية ويقصدون بالجهات الأجنبية هي: مصر.